الجمهورية التونسية
وزارة التربية

تونس في: 2020

المنشور عدد		
65	01	2020

من وزير التربية

إلى

السيدات والسادة المديرين والمديرين العامين بالإدارة المركزية

السيدات والسادة المندوبين الجهويين للتربية

السيد المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي

السيد المدير العام للمركز الوطني للصيانة

السيد المدير العام لديوان الخدمات المدرسية

السيد المدير العام للمركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات

السيد المدير العام للمركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي

السيدة المديرة العامة للمركز الوطني للتكنولوجيات في التربية

السيدة المديرة العامة لديوان مساكن أعوان وزارة التربية

الموضوع: حول الاستجابة لمقتضيات القانون الأساسي عدد63 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

المراجع:

- الدستور التونسي وخاصة الفصل 24 منه.
- الاتفاقية عدد108 لمجلس أوروبا المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية.
- القانون الأساسي عدد63 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- الأمر عدد3003 لسنة 2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 المتعلق بضبط طرق سير الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

في إطار حرص وزارة التربية على تكريس حماية المعطيات الشخصية وتطبيقا لما ورد بالفصل 24من الدستور المتعلق بحماية حرمة وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية

للأفراد بما فيهم المتعاملين مع الإدارة وتطبيقا لمقتضيات الاتفاقية عدد108 لمجلس أوروبا والمتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والمصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية.

وفي إطار تنسيق المجهودات والتدابير المتخذة لحماية المعطيات الشخصية ضمن خطة عمل وزارة التربية، ولضمان حماية المعطيات الشخصية ضمن الهياكل الإدارية الراجعة بالنظر لوزارة التربية، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية:

1- معالجة المعطيات الشخصية في إطار احترام الذات البشرية والحياة الخاصة والحريات العامة.

2- اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للمحافظة على أمان المعطيات وسلامتها وعدم استغلالها في غير الغاية التي جمعت من أجلها.

3- إخضاع التطبيقات المعلوماتية المستغلة من قبلكم إلى عملية التدقيق الإجباري.

4- إجراء التحريات اللازمة عند اختيار المناولين عند تكليفهم ببعض أعمال المعالجة. (الأرشيف-الإيواء).

5- تمكين كل شخص طبيعي تتم معالجة معطياته الشخصية من ممارسة حقوقه في الاطلاع والتحيين والاعتراض والنسيان.

6- إعلام الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية في صورة وجود مانع من مواصلة معالجة المعطيات الشخصية التي بحوزتكم.

7- تكليف أحد الإطارات الراجعة إليكم بالنظر ليتولى التنسيق داخل الهيكل الإداري و مع المكلف بحماية المعطيات الشخصية بالوزارة من أجل حسن تطبيق الإجراءات المشار إليها أعلاه.

ونظرا لما تكتسيه هذه الاجراءات من بالغ الأهمية في ضمان تكريس حق حماية المعطيات الشخصية فإني أعول على حرصكم المعهود في حسن تطبيق أحكام هذا المنشور بكامل الدقة.

وزير التربية

فتحي السلاوتي